

العمل التعاوني .. ما له وما عليه



أكد عدد من التعاونيين والمختصين والمراقبين لما يجري في ساحة العمل التعاوني أنه بات ميداناً مهدداً بالانقراض، وهو يقترب من نشير الهاوية معلناً وفاته بعد عمر زاهر وعطاء عامر استمر لأكثر من نصف قرن واستطاع بخدماته الحيوية وحفاظه على الاستقرار السعري أن يكون محط أنظار المهتمين به من دول الجوار أو تلك التي تقع بعيداً عن خريطتنا الإقليمية. «الانباء» استطلعت آراء شريحة من المهتمين والمختصين للوقوف على وضع العمل التعاوني إن كان في خطر أم مازال في دائرة الأمان. فرد عدد من الذين تملكهم الجراءة لتشخيص الواقع التعاوني في الكويت، مقابل عدد ممن تواصلنا معهم ورفضوا الإدلاء برأيهم نائين بأنفسهم - حسب قولهم - عن متابعة وزارة الشؤون لما يكتب في الصحف اليومية. لاسيما بعد أن بات الجسم التعاوني العملاق هشاً وغضاً بفعل قوانين وقرارات طالت هذا العمل الجبار فاصبته في مقتل تمهيداً لنقل صلاحياته إلى 'تجار' سيكون المستهلكون تحت تصرفهم، مجمل ما يراه هؤلاء ممن شاركوا إيجابياً في بحث الموضوع يلجأ إلى تبعات سلبية على كل من الاقتصاد والمجتمع والفرد المستهلك. ويعتقدون أن العمل التعاوني يقوم على 3 أركان تتلخص في الديموقراطية والحفاظ على الأسعار وتقديم الخدمات. لكنها تضرب اليوم بمعمل هدم ركنا تلو الآخر. وإن كان ما يذكره هؤلاء بعكس وجهة نظرهم، إلا أن في ذكرها إثراء لقضيتنا في هذا الخصوص.. فإلى التفاصيل:

محمد راتب

أكدوا أن القطاع في خطر يحرق به وبودائعه وممتلكاته وخدماته ومجهول مظلم ينتظره

خبراء ومختصون: العمل التعاوني على شفير الهاوية وإعلان وفاته بدأ مع خصخصة أول سوق مركزي

العناز: اتحاد التعاونيات بات بلا أنياب لحماية هذا القطاع المهم

رئيس مجلس إدارة جمعية اليرموك التعاونية السابق بدر العناز الذي رد على اتصالنا وهو في إجازة خارج البلاد، أكد ان العمل التعاوني في خطر رغم تطمينات جاءتنا من بعض النواب بأن الجمعيات هي ملك المواطنين ولن تمسها وزارة الشؤون بالخصخصة، مشيراً إلى ان الاتحاد بات اليوم بلا سلطة ولا أنياب لحماية هذا القطاع وما ينضوي تحته من جمعيات تعاونية، ولو كنت محل الاتحاد لقدمت استقالتي لأنه لا يملك السلطة ولا يستطيع أن يحمي نفسه حتى يحمي غيره، بما يجعل الوزارة هي المسطرة علينا ولا نستطيع أن نفعل شيئاً. وأضاف ان المقترض برئيس الاتحاد أن يتقدم مع التعاونيين إلى رئيس الوزراء ان يكون له سلطة تامة وأن يكون مظلة حقيقية لأكثر من 60 جمعية بعد ترشيح جميع الجمعيات له رئيساً بالسلطة التنفيذية والإدارة، بدل أن يبقى وحيداً وخائفاً من الحل.

ولفت إلى أن الأسواق الموازية لا رقابة لديهم، كما أن على الجمعيات التعاونية مراقبين من الشؤون، ولا التزامات مالية عليهم كما على الجمعيات، «الأسواق الموازية للتجار هي خطوط حمراء يمنع المساس بها أو الاقتراب منها، ولا يوجد عليهم سلطة، اللهم إلا حملات تفتيشية بسيطة من قبل البلدية»، مشيراً إلى أن العمل التعاوني بعد القوانين الجديدة التي صدرها ذهبوا من خلالها إلى بند البع والشرء والتسويق والذي كان العين التي كنا نخدم فيها المنطقة ومؤسسات الدولة فذهبوا وأعموا هذه العين، والتي كانت صلة الوصل مع أهالي المنطقة والمدارس والمساجد والسماحة في آراء المنطقة وتزنيهاً من هذا البند، ما جعل العمل التعاوني في جمود على عمليات البيع، واستنوا الأعياد الوطنية فقط، فلماذا قبلوا بدعها وأوقفتم دعم بقية القطاعات الاجتماعية، لقد فعلوا ذلك ليوصلوا برسالة لأهالي المناطق أن مجالس الإدارات لم يعد منهم نفع، ويريدون الإبقاء على البيع والشرء والتسويق وعرض المنتجات، إذن ما حدث ويحدث جعل العمل التعاوني على حافة الانهيار.

وأشار إلى أن ما حدث في جمعية الدسمه وبنيد القار هو أنها كانت تعاني من كسر كبير مالي فلجأوا إلى حل تحويلها للاستثمار من أحد التجار، والمفترض قبل أن تتم أن تخصص جمعية الدسمه أن يأتي قانونيون من وزارة الشؤون ويبحثوا ما حدث في الجمعية ويحال الفاسدين والمتسببين في خسارة الجمعية إلى النيابة العامة دون مجاملة أحد لأنها حقوق ناس، المفترض أن تبحث عن الفاسد الذي أوصل الجمعية لهذا المستوى، وتحويلهم إلى النيابة، ومن ثم تدبير الشؤون الجمعية مرة ثانية وكأنها تأسيسية كما آدارات جمعيات جديدة، إلا أنها تسرعت في تقديمها للتاجر، ونحن نؤكد أن الجمعيات ليست ملكاً لوزارة الشؤون ولا هي موكلة بهذه الأموال الخاصة، إنما هي أموال المواطنين والمساهمين. وتابع بأن ما فعلته الوزارة من تعيين مراقب مالي وإداري أضعف العمل التعاوني الجماعي، حيث نرى هؤلاء المراقبين وكأنهم يحملون السيوف ليدخلوا بها على رقاب التعاونيين، الحقيقة أنهم لم يقدموا أي شيء لتحسين الواقع التعاوني نهائياً، بل باتوا جزءاً من الفساد في بعض التعاونيات، والأُنكى من ذلك أن بعضهم يستثمر في الجمعيات التي عينوا فيها، ومرروا مصالحهم.

جميع تقاريرها، إذن، لصالح من يتم هذا الهراء؟ نحن نعلم أن وزارة الشؤون لديها القدرة على كبح الاتهامات لأي مجلس إدارة لا يتماشى مع هواها رغم أنه تظليل اليد، بل إن الوزارة تضيق على من يعمل، ومن سجله نظيف، من خلال تعطيل المعاملات وإهمال المراسلات، وفوق ذلك يبحثون عن أي شيء يتصيدونه ضد هذه الجمعية التي لا يعاني مركزها المالي من أي سوء وملاحظة، وفي المقابل رأينا جمعيات تعاونية استشرى فيها الفساد بأنواعه وعلى مرأى من لجان وزارة الشؤون إلا أن الأخيرة تتبع سياسة غض الطرف عنها، وقد يكون ذلك لمخسوبيات وواسطات وتدخلات من نواب في مجلس الأمة.

وتابع: نحن نقر بأن هناك فساداً لكنه لا يتجاوز 20٪، والسؤال: لماذا لم نر تجريم الفاسدين في العمل التعاوني؟ الإحالات الأخيرة التي حدثت بأثر رجعي وعلى تجاوزات قديمة، لافتاً إلى أن القانون التعاوني الجديد غير الكثير في العمل التعاوني للأسوأ وكانت وزارة الشؤون تدعي أن هذا القانون سيقضي على الفساد، لكن ما رأيناه أنهم راحوا للخصخصة رغم أنه لم تمر دورة كاملة على القانون التعاوني الجديد، بدلا من أن ينتظروا ليروا إيجابيات هذا القانون من سلبياته.

وحمل المشعشوع لجنة الأسعار ممثلة بوزارة التجارة والشؤون والاتحاد وغرفة التجارة مسؤولة غلاة الأسعار، نظراً لرفض تفعيل القوانين التي من شأنها توازن الأسعار، وهذه القوانين هي: قانون 1979/10 بشأن الإشراف على الاتجار بالسلع وتحديد أسعارها، وهو غير مفعول وموضوع في أدراج وزارة التجارة، كما أن قانون حماية المنافسة وكسر الاحتكار التجاري رقم 2007/10 لم يفعل بعد إقراره منذ ذلك الحين، رغم أنه مفعول عالمياً منذ 15 سنة، وقال: هناك مصيبة كبرى، وهي أن بعض مفتشي التجارة والاشؤون يخالفون بعض مجالس الإدارات التي تخفض الأسعار، وهذا ما نعتبره كارثة على العمل التعاوني، ويتذرعون بأنهم همهم التساغل هو توحيد الأسعار ورفع السعر الأعلى؟ أم أن المقترض فيهم توحيد السعر على الأقل؟

ورفض المشعشوع ما يقال من أن الرقابة على الأسعار حاضرة، فالأسعار تزيد، رغم هبوط أسعار النفط، والذي كانوا يزيديون في أسعار بحجة ارتفاعها، ومقارنة بالدول المجاورة نجد أن الكويت هي الأعلى من حيث أسعار المواد الغذائية الاستهلاكية والكماليات والخدمات، فمُنذ 2008 بدأت موجة الغلاء وهي حتى الآن تزيد، بل ارتفعت في بعض المواد الغذائية إلى أكثر من 300٪، ما يعني أن العمل التعاوني لم يعد يمثل الأمن الغذائي والسعري للمستهلك، بسبب تراخي الجهات الجهات الرقابية وتقاعسها عن كبح جماح الأسعار ومجاملة التجار على حساب المستهلك، كما أشأ إلى أن الأسواق الموازية لديها الحق في الشراء المباشر، أما الجمعيات فهي تمنع من الشراء المباشر، ولو سمح لها لنزلت الأسعار.

على إجماليتها بأنها تقدم خدمات مميزة للمنطقة ولديها مبيعات وأرباح مميزة، وأضاف أن الأصل في الجمعيات التعاونية هو الديموقراطية وحكم الأغلبية، لكن ما يحدث من تعيينات تعسفية إنما هو نفس للديموقراطية التعاونية من أساسها، بل إن السلطة الأقوى في الجمعيات التعاونية هو قرار الجمعية العمومية أصحاب المال، وما رأيناه في ما حصل بجمعية الدسمه وبنيد القار هو أن الجمعية العمومية تم خلالها مناقشة التقرير الإداري والمالي والتقرير الحسابي ولم يدرج موضوع استثمار السوق المركزي ضمن جدول الأعمال، لقد تمت مناقشة الأمر بشكل عاجز لا يرقى إلى مستوى إجماع أصحاب المال، وذلك لأن مسؤولي الوزارة يعلمون أن المساهمين سيرفضون هذه الفكرة.

وتوقع المشعشوع أن يتم رفع دعاوى قضائية ضد خصخصة سوق الدسمه وبنيد القار ويبلغ الاستثمار بقوة القانون بسبب أن ملكية الأسواق المركزية ليست لأحد دون المساهمين، متسائلاً: ما فائدة مجالس الإدارات وهم يديرون جمعيات لا سلطة لهم على أسواقها المركزية؟ سيكونون مجرد دمي تتحرك، فمجلس الإدارة هو من يضبط على الشركات الموردة لتدعم المهرجانات التسويقية لصالح المستهلكين والمساهمين، وإذا تمت الخصخصة فمن له «المياضة» على تلك الشركات، إذن لن تجد أثراً لتلك المهرجانات والعروض التسويقية.

وأضاف أن الخصخصة ستلغي الخدمات التعاونية المقدمة أو ستؤثر عليها سلباً، واتحادهم أن يقدموا بعد الخصخصة ما تقدمه الجمعيات حالياً من خدمات، مشترك أسسوا الجمعيات بأموالهم، بل إن أملاك الدولة تؤخذ من أموال المساهمين، وأقل جمعية تدفع 200 ألف وتصل إلى نصف مليون دينار سنوياً لأملاك الدولة، فالبناني إذن تصبح ملكاً للمساهمين من خلال هذه الرسوم، فلا فضل لأحد على المساهمين في الجمعيات، وأي شيء تم دفعه للتعاونيات يتم أخذه من المساهمين. وأشار إلى أنه قام بعمل دراسة «تبين لي من خلالها أن الفساد في العمل التعاوني لا يتجاوز 20٪ على مستوى الجمعيات، والتي يمكن الحكم

بصح خصخصتها تحت أي ذريعة، الجمعيات وضعا يماثل وضع أي من الشركات التجارية، وما ينطبق عليها ينطبق على التعاونيات، وإذا كان القانون يجيز خصخصة تلك الشركات الخاصة، ففي تلك اللحظة من حقهم أن يخصصوا الجمعيات، لافتاً إلى أن هناك تواطؤاً من قبل بعض نواب مجلس الأمة مع وزارة الشؤون لتدمير العمل التعاوني وجعله في مهب الريح.

وتابع أن الجمعيات تستخدم هذا الحق، مشيراً إلى أنه مع الرقابة الصادقة سيتم تحجيم الفاسدين في الجمعيات التعاونية، وبالتالي نخرج بعمل تعاوني شعبي جيد. ولفت إلى أن تجربة جمعية الدسمه وبنيد القار رسخت ما يعتقدده الجميع بأن الوزارة كانت شريكاً في إيصال الجمعية لما وصلت إليه، من خلال سكوتها على التجاوزات وتصديقها على التقارير المالية لمجلس الإدارات، ما أدى لتفاقم المشكلة على مدار السنوات ووصلنا إلى نقطة «اللا حل» ولم يتم محاسبة أي مجالس الإدارات التي تسببت في دمار الجمعية.

وأضاف: إذا كان القضاء هو المعني بمحاسبة مجالس الإدارات فإن الوزارة هي المعنية بمحاسبة موظفيها المتسببين فيما وصلت إليه الجمعية إلا أننا لم نر شيئاً من هذا القبيل، مشيراً إلى أن اتحاد الجمعيات التعاونية اليوم يعاني من مشاكل مالية، وإدارته تحاول التركيز على تسديد الديون ونجحوا في ذلك، وفي انتقال الاتحاد من وضعه المالي المزري، ولهم محاولات في التصدي للوزارة، ونأمل أن يكون المستقبل أفضل من الوضع الحالي.

المجهول مظلم

أما الناطق باسم حركة الإصلاح التعاوني وأمين سر جمعية العدان والقصور التعاونية السابق سالم المشعشوع، فقد ذكر أن المجهول الذي ينتظر العمل التعاوني ومن السهل يمكن أن نعلم أن ما يحدث لهذا القطاع إنما هو استيلاء واضح تحت عنوان «الخصخصة» أجل القضاء على الفساد»، مشيراً إلى أن وزارة الشؤون تريد نسف العمل التعاوني عبر هدم أركانه الثلاثة وهي الديموقراطية واستقرار الأسعار وتقديم الخدمات، فالجمعيات التعاونية ملك خاص ولا



د.أسامة الجهيم



سالم الشعشوع

الجهيم: «الشؤون» ضخمت عمل لجان التحقيق للإيحاء بأن العمل التعاوني الشعبي غير ذي

وأنا الخصخصة هي الحل

وأضاف الجهيم أن ما يحدث وما يخطط له سيكون له تبعات وخيمة جداً على الاقتصاد الوطني والأمن الغذائي للبلد، فبدلاً من أن يكون المساهمين والمواطنين رقباء على التجار، أصبح التجار في حل من أمرهم بدون أي حسيب أو رقيب، لافتاً إلى أنه قبل سنتين من الآن قالت وزيرة كلمة سمعها الجميع: إذا خصصنا الجمعيات فستقضي على نصف الفساد، وكان التعاونيون محتفظين على كلامها، لكنني كنت أؤيد كلام الوزارة بأن الفساد نصفه من التعاونيين على شرط أن نعلم من المسؤول عن النصف الآخر من الفساد؟ إذن هذا اعتراف من الوزارة بأنها هي من يتحمل النصف الثاني من الفساد.

ولفت إلى ان المقترض بوزارة الشؤون أن تقضي على الفساد المستشري في إداراتها وبعض قياديتها وموظفيها، لأن فساد القيادي أو الموظف أو العنصر الواحد من الوزارة يفوق فساد مجالس إدارات منتخبة بأكملها، كيف لا وقراره وتاثيره يطول كذا جمعية، في حين أن التعاوني الفاسد لا يؤثر إلا على جمعيتها فقط، متسائلاً: كم من قضية تحولت للقضاء وخرج المتهمون بها أبرياء من هؤلاء أبرياء؟

وتابع الجهيم بأن وزارة الشؤون الأخيرة عندما قامت بحل الجمعيات في الفترة الماضية، ردتهم المحكمة إلى عملهم، وبالتالي فإننا نقول: إما أن يكون الجهاز الإداري الموجود في الوزارة قادراً على الإدارة ومكافحة الفساد أو عليه أن يترك الأمر لمن لديه القدرة ذلك، وقال: «نحن نعلم أن ثمة أشخاص على أصابع اليد هم من يديرون الوزارة بأكملها، إذن أين بقية الجهاز الإداري في الوزارة؟ إننا نسمع 3 أسماء من هؤلاء تتكرر في الوسط التعاوني، في حين أن الباقي ليس لديهم أي دور فاعل».

وأشار إلى ان الجمع يفق إلى جانب أن تكون هناك رقابة تعاونية لحفظ حقوق المساهمين، ولكن لسنا

